كلية التربية
المجلة التربوية
***

(بسم الله الرحمن الرحيم)

القطاع الخاص وعلاقته بدعم تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي بمصر

إعداد

د/ نسرين محمد فوزي الباسل
مدرس أصول التربية
قسم العلوم التربوية والنفسية
التربية النوعية– جامعة دمياط

د. هناء إبراهيم إبراهيم سليمان
مدرس أصول التربية
قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط

المجلة التربوية ـ العدد الرابع والثلاثون ـ يوليو ٢٠١٣م

مقدمة :

لم يعد الاهتمام بالتعليم مقصورًا على دول بعينها ، فقد انتقل الاهتمام به من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بعد تأثر الجميع بالدور الحيوي والمهم الذي يقوم به التعليم في تحقيق النهضة القومية للمجتمعات المدنية ولما له من آثار وعلاقات متداخلة ، و يعد التعليم أحد المداخل الأكثر فاعلية وأهمها لتأكيد حقوق الإنسان ، وذلك من خلال ما نص عليه الدستور من أن التعليم حق ، تكفله الدولة لكل مواطن باعتباره واحدًا من مجموعة الحاجات الأساسية اللازمة لكل فرد في المجتمع ، فليس حق التعليم هبة تخلعها الدولة على مواطنيها ، بقدر ما هو واجب عليها والتزام مفروض عليها أن تؤديه .

فالتعليم يرتبط ارتباطًا عضويًا بالمجتمع ، ويتأثر بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعيشه المجتمع ، كما أنه ليس امتيازاً تتفرد به الطبقات الارستقراطية الميسورة ، حيث أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان علي أن التعليم حق لكل شخص ، وأن الدولة عليها أن توفر التعليم مجانًا في كل مراحله الجامعية وما قبل الجامعية ويكون التعليم العالي متاحًا للجميع تبعًا لكفاءاتهم وقدراتهم العقلية ، وتتزايد الحاجة إلي التعليم في عالم يعصف به التغير السريع في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن تقدم المجتمع ونموه يتوقف إلي حد كبير علي حسن استثماره لكل ما لديه من طاقات وإمكانيات وثروات وعلي رأسها الثروة البشرية وهناك دعوات لتحقيق العدالة التعليمية تبنتها المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية الشرق أوسطية في محاولة منها لمواجهة مطالب الثورة العلمية والتكنولوجية والتنمية الشاملة ، وتحقيق مبدأ الديمقراطية ، وضمان الحقوق الأساسية للإنسان وكلها حقوق قائمة علي المساواة وتكافؤ الفرص وإعطاء أسبقية للفئات المحرومة وفي مقدمتها (ديمقراطية التعليم ، والتعليم للجميع ، والتعليم الأساسي ، والتعليم المستمر ، وتعليم الكبار ، وتعليم المرأة ، والتعلم الذاتي)(١). وأدى ذلك إلى المناداة بإصلاح التعليم والسعي لتغيير مقاصده وأبعاده لتحقيق الأهداف السابق الإشارة إليها .

إن إصلاح التعليم يستهدف تغييرًا يمكن من خلاله تفعيل نظام التعليم بما يحقق ما ننشده من تنشئة وتكوين الأجيال الجديدة ، بحيث تصبح طاقة مضافة إلي قوة الأمة تعينها

علي التسريع بخطي التقدم لتحقيق أهم مقاصد الإصلاح التعليمي والتي تتمثل في(٢): تعزيز الهوية الثقافية وتطويرها ، العدالة التعليمية ،الارتفاع بالكفاءة والجودة التعليمية .

ويعد تحقيق العدالة التعليمية أسمي مقاصد الإصلاح التربوي لما تتضمنه من معني في أن يحصل كل مواطن علي حقه في التعليم ، لا بمجرد التجاوز عن الفروق التي قد تنشأ نتيجة للبيئة أو المذهب أو الدين أو الحالة المالية أو الوضع الاجتماعي ، أو غير هذا وذاك مما لا يد للمتعلم فيه ، وإنما بأن يكون هناك تكاتف اجتماعي يسعي إلي بذل الجهد في التغلب علي بعض هذه الظروف ومواجهتها(٣) .

ويعتمد تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم على عدة عوامل من أهمها الارتكاز على فلسفة تربوية تنبثق من الواقع الاجتماعي المعاش في المجتمع ، بمعنى أن العدالة الاجتماعية في التعليم تنبثق من فلسفة المجتمع وفلسفة التعليم التي وضعها في صورة منطلقات ومفاهيم ، وقيم لتطبيقها في المجال التربوي ولذا تتطلب العدالة الاجتماعية في المجال التربوي إيجاد معايير موحدة يخضع لها جميع الطلاب داخل النظام التعليمي ككل(٤).

ويفترض الجانب التوزيعي في العدالة ، مبدأ تكافؤ الفرص ، والذي يتمثل في إتاحة التعليم لكل قادر وراغب فيه بتذليل الصعاب والمشكلات ، التي تعترض هذه العملية سواء أكانت مادية أم معنوية (٥).

وعليه، يظل تكافؤ الفرص التعليمية أهم مقوم للسياسة التعليمية في مصر ، وبخاصة في ظل تحول الاقتصاد المصري نحو اقتصاد السوق والخصخصة ، وما يترتب عليه من تحولات هيكلية في الاقتصاد وتغير دور الدولة .

ولذا يؤكد العديد من رجال التربية على أن تحقيق العدالة و تكافؤ الفرص التعليمية في السياسة التعليمية يتطلب:

- ضرورة بناء المؤسسة التعليمية لتحقيق وجودها الفعلي بالمنطقة .
- إتاحة الفرص للالتحاق بالمدرسة لكل من تنطبق عليه شروط القيد العادل.
- المساواة في ظروف التعلم وتوفير إمكاناته و مدخلاته لجميع الملتحقين.

- المساواة في المعاملة والاحترام في المواقف المختلفة داخل مجتمع المدرسة دون تمييز في العلاقات في تعامل المدرسين مع الطلاب أو في تعامل الإدارة المدرسية معهم(٦).
- القدرة علي مواصلة التعليم في مختلف مراحله إلي أقصي ما تسمح به القدرات العلمية في التحصيل.
- ألا يعيق الالتحاق بالمدرسة عائق مادي أو اجتماعي أو سكنى أو نتيجة اللون أو الاعتقاد الديني وأن يعامل الطلاب في مختلف المراحل التعليمية على قدم المساواة في ظل مجتمع يسوده القانون (٧).

وإذا كان رجال التربية يتفقون على أهمية تحقيق العناصر السابقة في المجتمعات المختلفة إلا أنه قد يكون هناك بعض الاختلافات في مدى أهمية تواجد أحد هذه العناصر وفقًا لظروف وأحوال كل مجتمع .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تسعي الأمم إلي تحقيق العدل بين أبنائها في كافة المجالات ومنها التعليم؛ من منطلق أن حق التعليم هو حق أقرته المواثيق الدولية والتي منها : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ ومؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال عام ١٩٩٠م وأقرته دساتير الدول المختلفة – ولا يستثني من ذلك الدستور المصري – حيث يتبلور هذا الحق في مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، بين أبناء المجتمع دون النظر إلي نوع أو دين أو طبقة اجتماعية واقتصادية (٨) .

ويعد نظام التعليم المصري واحدًا من أكبر نظم التعليم في العالم والأكبر على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، حيث يضم نحو ٢٠,٤ مليون طالب موزعين على مختلف المراحل التعليمية ، حيث تستوعب مرحلة التعليم قبل الجامعي نحو (١٧٧٦٩٠٢٤) طالب أي قرابة ٨٨% في حين يتم استيعاب النسبة المتبقية في مؤسسات التعليم العالي (٩).

ورغم سعي الدولة للالتزام بتوفير فرص التعليم لجميع المواطنين في كل المراحل التعليمية عامة والتعليم الأساسي خاصةً ، والعمل على التوسع في نشره لجميع مناطق

الجمهورية ، إلا أن واقع التعليم المصري يختلف كثيرًا عما أقرته الدساتير والقوانين ، فسياسة التعليم في مصر تتبنى فلسفة السلم التعليمي الذي يتعارض مع مبدأ إتاحة حق التعليم مدى الحياة ، حيث تستبعد هذه السياسة الذين تعثروا أو تجاوزوا سن المرحلة وخاصة مرحلة التعليم الأساسي . إن هذه الفلسفة كانت ملائمة لقيم وأوضاع ارتبطت بوظيفة التعليم في انتقائه للصفوة ، ومع الاهتمام بالتعليم محليًا ودوليًا ومحاولة ربطه بالتنمية البشرية أصبح مفهوم الاستبعاد قرينًا لانتهاك مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية المفقودة (١٠).

ولقد أكدت دراسة (سارة مسعود) أن النظام التعليمي يوجد به تباينات في فرص التعليم بين أنماط التعليم الرسمية والخاصة وبين إمكانات مختلف المحافظات ، فضلاً عن التفاوت بين مؤهلات المعلمين في الريف والحضر (١١) .

وتؤكد دراسة (محسن خضر) ، ودراسة (غسان الخلف) أن النظام التعليمي في مصر لا يستطيع تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع من هم في سن الإلزام ، وعلى الرغم من زيادة أعداد المدارس والفصول إلا أن كثافة الفصول ما زالت مرتفعة (١٢) .

وعليه يتضح أن النظام التعليمي في مصر يوجد به نوعًا من الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية حيث يظهر ذلك فيما يلي :

- عدم قدرة التعليم على تحقيق الاستيعاب الكامل وتعدد الفترات الدراسية وتحميل الفصول الدراسية فوق طاقة استيعابها.
- عدم تكافؤ الفرص في التعليم بين الريف والحضر.
- عدم تكافؤ الفرص في التعليم بالنسبة للذكور والإناث.
- عدم تكافؤ الفرص في التعليم بين الفقراء والأغنياء.
- عدم تكافؤ الفرص في التعليم بين المناطق الجغرافية المهمشة والمناطق المركزية
- انخفاض مستوى جودة التعليم في معظم مدارس التعليم العام .

ومما لا شك فيه أن العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الأساسي من القضايا المحورية التي تقع على قائمة أولويات الأسر المصرية وخاصة أن هناك الكثير من المعوقات التي تواجههم ، فمازال هناك من أبناء مصر من لا يجدون مكانًا يتعلمون فيه ومازالت

المدارس تعانى من انخفاض مستوى العملية التعليمية ومن تكدس للتلاميذ داخل الفصول وفى ذات الوقت ينعم المنتمين إلى التعليم الخاص بمزايا متعددة نتيجة لالتحاقهم بمدارس متميزة ، ولذا فقد ازداد إقبال أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة التي تحقق لهم ما يرغبون فيه من تعليم أبنائهم تعليمًا جيدًا وذا أثر إيجابي في تهذيب أخلاقهم ودعم سلوكهم ، ومتفقًا مع طموحاتهم وميولهم ورغباتهم.

ومع الاعتراف بأن الدولة لم تستطع أن تفي بكل هذه المتطلبات نظرًا لحاجتها إلى المزيد من الاعتمادات التي تفوق قدراتها المالية لذا لجأت إلى القطاع الخاص لكي يتحمل جانب من هذه المتطلبات كما لجأ بعض أولياء الأمور إلى السعي إلى إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة التي تحقق لهم ما يرغبونه .

ويوضح الجدول التالي بعض المعلومات والبيانات الخاصة بأعداد التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي، وهي كما يلي [١٣] :

جدول (١)

تطور أعداد التلاميذ خلال عشر أعوام بالمدارس الحكومية والخاصة

(٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠١٠/٢٠١١)

نوع المدارس / العام الدراسي / المرحلة	المدارس الحكومية				المدارس الخاصة			
	٢٠٠٠ ٢٠٠١	%	٢٠١٠ ٢٠١١	%	٢٠٠٠ ٢٠٠١	%	٢٠١٠ ٢٠١١	%
الابتدائية	٦٥٧٩٢٨٨	٩٢,١	٨٦٨٧١٨١	٩١,٣	٥٦٢٨٣٩	٧,٩	٧٢٨٢٦٣	٨,٧
الإعدادية	٤٠٨٦٨٣٤	٩٢,٢	٣٧٦٩٤٠٠	٩٣,٦	١٨٨٠٧٥	٧,٨	٢٢٥٣٤٣	٦,٤

وباستقراء الجدول(١) يتضح ما يلي :

- أن إجمالي أعداد التلاميذ (المرحلة الابتدائية بالمدارس الحكومية) في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ نحو(٦٥٧٩٢٨٨) تلميذ بنسبة ٩٢,١% من التلاميذ في نفس فئة العمر، بينما بلغ إجمالي أعداد التلاميذ في عام ٢٠١٠/٢٠١١ نحو(٨٦٨٧١٨١) تلميذ بنسبة ٩١,٣% من التلاميذ في نفس فئة العمر وبارتفاع

مقداره ٢١٠٧٨٩٣ تلميذ خلال (١٠) سنوات ونقص فى نسبة الالتحاق يقترب من ١% من العدد الكلى للتلاميذ .

- أن إجمالي أعداد التلاميذ (المرحلة الابتدائية بالمدارس الخاصة) في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو(٥٦٢٨٣٩) تلميذ بنسبة ٧,٩% من التلاميذ في نفس فئة العمر بينما بلغ إجمالي أعداد التلاميذ عام ٢٠١١/٢٠١٠ نحو(٧٢٨٢٦٣) بنسبة ٨,٧% من التلاميذ في نفس فئة العمر وبزيادة مقدارها ١٦٥٤٢٤ تلميذ خلال (١٠) سنوات وزيادة في نسبة الاستيعاب يصل إلى ٠,٨% من العدد الكلى للتلاميذ.
- أن إجمالي أعداد التلاميذ في (المرحلة الإعدادية بالمدارس الحكومية) في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو(٤٠٨٦٨٣٤) تلميذ بنسبة ٩٢,٢% من التلاميذ في نفس فئة العمر بينما بلغ إجمالي أعداد التلاميذ في عام ٢٠١١/٢٠١٠ نحو (٣٧٦٩٤٠٠) تلميذ بنسبة ٩٣,٦% من التلاميذ في نفس فئة العمر وبنقص مقداره (٣١٧٤٣٤) تلميذ خلال (١٠) سنوات.
- أن إجمالي أعداد التلاميذ في (المرحلة الإعدادية بالمدارس الخاصة) في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ١٨٨٠٧٥ بنسبة ٧,٨% من التلاميذ في نفس فئة العمر بينما بلغ إجمالي أعداد التلاميذ فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ نحو(٢٢٥٣٤٣) بنسبة ٦,٤% من التلاميذ في نفس فئة العمر وبزيادة مقدارها (٣٧٢٦٨) تلميذ خلال (١٠) سنوات.

هذا بالإضافة إلى أن أعداد الأطفال في سن الإلزام (٦ سنوات) في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ هو(١٦٢٤١٧٦) نسمة وأن أعداد المقيدين في الصف الأول هو (١٣٥٧٣٦٠) تلميذ. وأن عدد من لم يلتحق بالتعليم هو(٢٦٦٨١٦) نسمة بنسبة ١٦,٤٣%. وبالتالي تكون نسبة الاستيعاب ٨٣,٥٧% [١٤].

وتظهر أهمية دراسة التعليم الخاص في الوقت الحاضر بصفة خاصة نظرًا للتوجه العام في مصر حاليًا نحو ما يسمى بالخصخصة ، أو ما يسمى من الناحية الرسمية بسياسة التحرر الاقتصادي حيث تتجه الدولة إلى تقليص دور القطاع العام إلى أدنى حد ضروري وإطلاق الحدود بالنسبة للقطاع الخاص، ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة الحالية والتي

تتلخص في كيفية قيام القطاع الخاص بدور في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الأساسي بمصر .

وعليه تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي :

كيف يمكن للقطاع الخاص تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر ؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية :

١. ما الواقع الحالي لتكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر ؟
٢. لماذا اللجوء للقطاع الخاص لعلاج الخلل في تكافؤ الفرص التعليمية في مصر ؟
٣. ما أهم الآليات المقترحة لتفعيل دور القطاع الخاص للإسهام في تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر ؟

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة إلى تقديم آليات لتفعيل دور القطاع الخاص للإسهام في تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر، ويتم ذلك من خلال :

١. الوقوف على الواقع الحالي لتكافؤ الفرص التعليمية.
٢. التعرف على الفلسفة والأهداف التي يستند عليها التعليم الخاص.
٣. تحديد مبررات اللجوء للتعليم الخاص.
٤. وضع توصيات ومقترحات لتفعيل دور القطاع الخاص لتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر.

أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة والحاجة إليها مما يلي :

١- إن العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية تمثل قيمًا معيارية ، تسعى النظم التعليمية إلى تطبيقها أو الاقتراب منها سواء من خلال السياسات والإجراءات ، أو من خلال ما يتم في داخل المؤسسة التعليمية ذاتها .
٢- تكشف هذه الدراسة عن أهم الفجوات في نظام التعليم المصري والتي تحول دون تحقيق لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

٣- يمكن أن يكون لهذه الدراسة أهمية في التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم حيث تتاح الفرصة أمام متخذ القرار لأن يستند إلى أساس علمي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التربوية في المستقبل وخاصة في مجال تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية .

منهج الدراسة وأدواتها :

تستخدم الدراسة الراهنة المنهج الوصفي حيث تعتمد على المقابلة المفتوحة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بمظاهر الخلل في تكافؤ الفرص التعليمية وأهم سمات الواقع التعليمي لمرحلة التعليم الأساسي المصري .

حدود الدراسة : تمثلت حدود الدراسة في الآتي :

- الحدود الموضوعية : دور القطاع الخاص في تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر.
- الحدود البشرية : عينة عشوائية من التربية والتعليم والمهتمين بالتربية والتعليم من المجتمع المدني وكذلك رجال التعليم الخاص وأولياء أمور الطلاب .
- الحدود المكانية : جمهورية مصر العربية .
- الحدود الزمانية : زمن إجراء الدراسة .

مصطلحات الدراسة :

هناك العديد من المصطلحات والمفاهيم التي تعبر عن تصورها وفهمها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومن أهمها :

١- تكافؤ الفرص التعليمية :

يقصد به حصول كل فرد على الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته وأن يتعلم إلى أقصى حد تؤهله له استعداداته و قدراته وبصرف النظر عن وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي أو الديني أو كونه ذكرًا أو أنثى ، ودون أن يكون هناك اختلاف في نوع الخدمة التعليمية المقدمة حتى يتثنى له الاستفادة الحقيقية من برامج التعليم التي تقدمها الدولة.

٢- التعليم الأساسي :

ذلك القدر من التعليم الذي يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطنًا منتجًا في بيئته ومجتمعه ، ومدته تسع سنوات مقسمين إلى حلقتين : الأولى الابتدائية ومدتها ست سنوات والثانية الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات [١٥] .

٣- الخصخصة :

زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول المملوكة للدولة [١٦] . وتعنى كذلك قيام الدولة بتحويل ملكية القطاعات العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص بغرض التخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام وتحسين كفاءتها الإنتاجية لخدمة أهداف التنمية وتوفير جهود الدولة فيما هو أنفع للمجتمع .

٤- التعليم الخاص:

نوع من أنواع التعليم غير الحكومي الذي يمول كليًا أو جزئيًا بواسطة هيئات أو أفراد ، ويهدف إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف التعليمية والاقتصادية [١٧] .

٥- استثمار التعليم :

يعنى أن التعليم له عائد اقتصادي واجتماعي مرتفع وأن مزيدًا من الإنفاق عليه يمكن أن يؤدى إلى معدل سريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويكون هذا العائد نابعًا من الاستغلال الحسن للموارد المتاحة بأقصى درجة من الكفاءة [١٨] .

٦- **العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي:**

هي حق كل فرد في أن يلتحق بالتعليم الأساسي ويستمر فيه بقدر ما تؤهله استعداداته وقدراته واحتياجاته الشخصية ، مع ضرورة توفير الإمكانيات التي يحصل من خلالها على حقه في التعليم أسوة بغيره ، بمعنى توفير الإمكانيات المادية ، والبشرية ، والتنظيمية اللازمة لعملية التعليم الكفء دون تفرقة بين نوعيات التعليم ، ومدارسه المختلفة ، وبين المتعلمين أنفسهم ، وأن يتمتع بخدماته التعليمية التي توزعها الدولة ، بحيث توزع توزيعًا عادلاً على الجميع دون تفرقة أو تحيز ، وبغض النظر عن أي عامل خارجي يرتبط بالنوع (الجنس) أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي أو المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها الفرد[١٩].

دراسات سابقة في مجال تكافؤ الفرص التعليمية في مصر:

تعددت الدراسات التي تتعلق بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومنها:

أولاً: دراسات عربية:

١ – (دراسة سارة جمعة مسعود ، ٢٠٠٩)[٢٠]: هدفت الدراسة إلى التعرف علي مفهوم التعليم للجميع وفلسفته وأهدافه ومتطلباته ، والتعرف علي صورة مختصرة لواقع التعليم الابتدائي وتعليم الفتاة بالمجتمع المصري وصورة تفصيلية لواقع التعليم للجميع بمحافظة الإسكندرية متناولاً مرحلة التعليم الابتدائي وواقع تعليم الفتاة والصياغات المستحدثة في هذا التعليم. وتوصلت الدراسة إلي أن النظام التعليمي الحالي توجد به تباينات في فرص التعليم بين أنماط التعليم الرسمية والخاصة وبين إمكانات مختلف المحافظات، وبين من يمتلكون القدرات المالية لتعاطي الدروس الخصوصية، ومن لا يملكونها، فضلاً عن التفاوت بين مؤهلات المعلمين في الحضر والريف، ووجود بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق مبدأ التعليم للجميع منها: عدم وضوح واستقرار السياسات التعليمية ،وضعف التمويل والموارد، والعوامل الاجتماعية والثقافية، وتدني مستوي الأبنية التعليمية للمدارس، وانخفاض المستوي المهني للمعلمين و ضعف المناهج.

٢ – (دراسة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، ٢٠٠٨)[٢١]: هدفت الدراسة إلى التعرف علي واقع التعليم الأساسي في مصر من خلال تطور أعداد التلاميذ والمعلمين والمدارس والفصول، والتعرف علي أهم مشكلات التعليم الأساسي خاصة الاستيعاب والتأخر الدراسي والتسرب وكثافة الفصل، والمشكلات التي تواجه المعلم ، والتعرف علي مدي الفجوة بين التعليم في الحضر والريف، وبين تعليم الذكور والإناث تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتوفير فرص متساوية للحصول علي تعليم أساسي إلزامي جيد. وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور لمستقبل التعليم الأساسي حتى عام ٢٠١٧ من خلال مدرسة فعالة، ومعلم متميز ، ومناهج تفعل التعلم النشط ، وتكنولوجيا التعليم ، وإدارة تربوية متميزة.

٣ – (دراسة محسن خضر ، ٢٠٠٦)[٢٢]: هدفت الدراسة إلى التعرف علي أهم اتجاهات السياسة التعليمية ومحاولة الانتقال إلي الواقع للتعرف علي مدي الاقتراب أو الابتعاد من هذه الاتجاهات ورصد أهم سلبيات الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في الواقع التعليمي بالتعليم ما قبل الجامعي في مصر في مستوييها الكمي والكيفي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلي عدم تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع من هم في سن الإلزام، وارتفاع كثافة الفصول، وارتفاع نسبة الفاقد الناتج عن الرسوب ، وضخامة نسبة الأمية في المجتمع المصري، ويعزز هذه الظاهرة تضخم نسب الهدر التعليمي (وخاصة التسرب) والتي تعيد إنتاج الأمية وتعمل علي استفحالها، لا يزال حظ الإناث من التعليم دون المستوي المأمول، وهذا يعنى أنه يجب تصحيح السلم التعليمي وزيادة نصيب الطالب من الإنفاق وزيادة الموارد المالية للتعليم الثانوي من قبل إنفاق الدولة.

٤ – (دراسة غسان محمد الخلف ، ٢٠٠٥)(٢٣): هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم العدالة الاجتماعية وأهم معاييره في الأدب التربوي والاجتماعي، وتوضيح المقصود بالسياسة التعليمية، وأهم القوى الموجهة لها في مصر، وتحليل مضمون السياسة التعليمية المرتبطة بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية، والتعرف علي ملامح العدالة الاجتماعية في مرحلة التعليم الأساسي كما أشارت إليها السياسة التعليمة في مصر، ووضع بعض المقترحات للسياسة التعليمية في مصر لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلي زيادة في نسب الاستيعاب منذ السبعينيات وحتى ٢٠٠٤، ولكنها لم تصل إلي الاستيعاب الكامل، وهناك

زيادة في عدد المدارس والفصول، وعلي الرغم من ذلك لا تزال الكثافة مرتفعة داخل الفصول، فضلاً عن وجود مدارس غير صالحة للأغراض التعليمية وبحاجة للترميم والإصلاح، رغم تضاعف قيمة الإنفاق علي التعليم ، ولكن هناك ضعف في تحقيق الهدف المطلوب من المجانية، حيث أن حجم الإنفاق علي تلاميذ التعليم الأساسي ضئيل، والإنفاق عليه لا يتناسب مع عدد تلاميذه بالمقارنة مع المراحل الأخرى، ومازال النظام التعليمي المصري يعاني من تعدد الفترات الدراسية وتباين عدد ساعات التعلم.

٥- (دراسة حنان صابر أحمد محمد ، ٢٠٠٤)[٢٤]: هدفت الدراسة إلى دراسة واقع التعليم الأساسي للجميع في كل من مصر – الصين – اندونيسيا – الهند – البرازيل ومن ثم تقديم بعض التوصيات من خلال الدراسة التحليلية المقارنة. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن. و توصلت الدراسة إلي ضرورة أن تتضمن أهداف المرحلة الإعدادية هدف اكتساب مهارات أساسية للأعمال الإنتاجية لكي يكون لدي التلميذ القدرة علي اختيار مهنة محددة والعمل علي تنمية المهارات الحياتية لدي الطلاب ، فرض عقوبات علي الأشخاص الذين يعمدون إلي تشغيل الأطفال في سن الدراسة مثل سحب الرخص وإغلاق محلاتهم ، تحسين نظام التمويل ، وذلك عن طريق دعوة الوكالات الخاصة ورجال الأعمال والجمعيات الأهلية ومساندة الدولة والأخذ بيدها لتحقيق أهدافها من أجل التعليم ودعم استخدام التقدم التكنولوجي لتطوير العملية التعليمية ، وتلبية احتياجات التعليم الأساسية للشباب والراشدين بهدف تعميم وتساوي فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي.

٦ – (دراسة نوال نصر ، ٢٠٠٣)[٢٥]: هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم أسباب الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بين محافظات مصر ، وذلك من خلال: التعرف علي موقف الاتجاهات التربوية المختلفة من مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، والتعرف علي المبادئ الموجهة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في الوثائق المحلية ، والتعرف علي مستوي تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي، والاستعانة بتجارب بعض الدول لتحسين التعليم الأساسي في مصر لتحقيق التكافؤ في الفرص التعليمية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من العناصر والتي تُبني علي أساسها خطوات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي في مصر وهي: عمل مجموعة من الاستراتيجيات لمعالجة الفقر في الريف ،

المشاركة المجتمعية، تنمية المعلمين أثناء الخدمة داخل المدرسة ، تحسين أجور المعلمين، ومكافأة المتميزين منهم ، إعطاء حوافز لمن يعمل من المعلمين بالقرى والمناطق النائية، المتابعة المستمرة، تكيف محتوي التعليم مع المشكلات الحياتية، محاولة التقليل من حدة الدروس الخصوصية.

٧ – (دراسة محمد حسنين العجمي ، ٢٠٠٢)[٢٦]: هدفت الدراسة إلى التعرف علي طبيعة التعليم الموازي والموجهات الرئيسية وراء اللجوء إليه كأنسب صيغة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتحديد آليات تحقيق التعليم الموازي – مدارس الفصل الواحد للفتيات، برامج محو الأمية وتعليم الكبار – لتكافؤ الفرص التعليمية في محافظة الدقهلية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلي أن هناك عوامل ومسببات أدت بدورها إلي تردي أوضاع التعليم النظامي في مصر فأصبح لا يفي إلا بقدر بسيط من الحاجات التعليمية، ولا يوفر فرصًا للتعليم بصورة متكافئة بين أفراد المجتمع المصري ريفه وحضره ومن أهم هذه الأسباب: ضعف الطاقة الاستيعابية، وتحيز التعليم النظامي لجانب الذكور مقارنة بالإناث وضد الفقراء والمحرومين والمعوقين، بجانب ضعف جودته وجودة مخرجاته، وأن التعليم النظامي بنيته ومحتواه وطرائقه الحالية، يعمل وفق قواعد جامدة لا تتفق ومتطلبات المجتمع، وكان محصلة هذا كله كمًا من المشكلات ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بعدم قدرته علي تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

٨ – (دراسة مني أحمد علي حسين ، ١٩٩٩)(٢٧): هدفت الدراسة إلى إيجاد أسلوب علمي للتخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم الأساسي في مصر، وذلك من خلال: التعرف علي الواقع التعليمي للإناث في التعليم الأساسي النظامي، والعوامل المؤثرة فيه، والتعرف علي الواقع التعليمي للإناث في التعليم الأساسي غير النظامي والعوامل الكامنة خلف هذا الواقع ، والتعرف علي الاتجاهات العالمية في توفير التعليم الأساسي للإناث. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. و توصلت الدراسة إلي مقترحات ضرورية لتوفير الظروف الملائمة لنجاح التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم الأساسي النظامي للجميع وذلك من خلال توفير العوامل (التعليمية – الاجتماعية – الاقتصادية) الملائمة والتي يتسبب عدم توفيرها حرمان الإناث من الحصول علي الفرص التعليمية في التعليم الأساسي النظامي ، واقتراح إنشاء إدارات خاصة بتعليم الإناث في الفئات العمرية ما بين ٦ ، ١٥ عام كتعليم

أساسي نظامي، و١٥سنة فأكثر كتعليم أساسي للكبار، مع ضرورة تأنيث المدارس من معلمات ووكيلات وناظرات ومديرات وحتى الإداريين بالمدرسة وأيضًا من يقومون بالإشراف علي المدرسة (بديل جذري) ، وأن تقوم وزارة التربية والتعليم بتوفير التعليم الأساسي النظامي للإناث من سن ٦ إلى ١٥سنة وذلك مع ضرورة زيادة عدد المدارس الخاصة بالإناث في هذه المرحلة التعليمية (بديل علاجي).

٩- (دراسة سميحة علي محمد مخلوف ، ١٩٩٥)[٢٨]:هدفت الدراسة إلى محاولة الوصول إلي التخطيط المناسب لتوفير التعليم الابتدائي للجميع في مصر وذلك من خلال التعرف علي واقع التعليم الابتدائي ومشكلاته في مصر، وواقع مشكلة الأمية في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. و توصلت الدراسة إلي سد منابع الأمية لن يتأتى إلا من خلال الاهتمام بالتعليم الابتدائي للفئة العمرية (٦ – ١٤سنة) وذلك بتحقيق الاستيعاب الكامل للذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية والقضاء علي الفقد التربوي المتمثل في الرسوب والتسرب والارتفاع بمستوي التعليم الابتدائي من الناحية الكيفية وتوفير التمويل اللازم لتحقيق الاستيعاب الكامل، والقضاء علي مشكلة الرسوب والتسرب، والارتفاع بمستوي التعليم الابتدائي ، والفئة العمرية (٨ – ١٤سنة) حيث الهدف هو محو أمية هذه الفئة والوصول بهم إلي مستوي نهاية الحلقة الابتدائية، وهم الذين تسربوا من المدرسة الابتدائية، أو لم يلتحقوا بها وذلك عن طريق إيجاد فرص تعليمية غير نظامية لهم، مثل توفير مدارس ذات الفصل الواحد، ومدارس تقوم علي أساس التعليم المتناوب مع العمل، وعن طريق الحملات الإعلانية الموجهة، المدارس الموازية، واستخدام الكمبيوتر في التعليم.

ثانيًا : دراسات أجنبية :

١ – (دراسة: E.V, Johanningmeier ،٢٠٠٨)[٢٩]: هدفت الدراسة إلي التأكيد علي أهمية رأس المال البشري وضرورة توفير مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية دون النظر إلي الجنس أو العرق أو المكانة الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى إن سد الفجوة الناتجة من عدم تكافؤ الفرص التعليمية سوف يؤدي إلي تنمية رأس المال البشري وبالتالي تحقيق منافسة ناجحة في مجال الاقتصاد العالمي.

٢ – (دراسة: Bryan Mckinley Jones , Brayboy ، ٢٠٠٧)[٣٠]: هدفت الدراسة إلي محاولة الكشف عن الطرق التي يمكن من خلالها تحسين الاحتياجات التعليمية لجميع الطلاب. وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق المساواة والعدالة في التعليم لا يمكن أن يتحقق في المناخ الحالي حيث يتم النظر للتلاميذ كأفراد وليس كمجموع ، أن هناك وسائل تستخدم من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ولكن هذه الوسائل لا تصل إلي درجة من العدل والمساواة.

٣- (دراسة :Torche,F ، ٢٠٠٥) (٣١) : هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات التربوية للخصخصة وتكافؤ الفرص التعليمية في تشيلي . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها التأكيد على أن ميزانية المؤسسات التعليمية تتأثر بقوى السوق داخل المجتمع وأهمية الأخذ بمبدأ إصلاح الخصخصة في ضوء تكافؤ الفرص التعليمية.

٤- (دراسة :Nieuwenhuis,Jan ، ٢٠٠٤) (٣٢) : هدفت الدراسة للكشف عن الفرق بين مفهوم التكافؤ والقيم داخل المؤسسات والبيئات التعليمية، وكذلك التعرف على كون التكافؤ فرصة أم معالجة العملية التعليمية. وتوصلت الدراسة إلى التأكيد على أهمية تكافؤ الفرص التعليمية ودورها في الارتقاء بالتعليم وتطويره وأيضًا التأكيد على ضرورة الفهم الواضح لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية لإمكانية تطبيقه في المؤسسات التعليمية، واهتمت الدراسة بالجانب الإنساني في تطبيق مبدأ التكافؤ في المؤسسات التعليمية لأهميته في الحفاظ على هوية المجتمع .

٥ – (دراسة: Edward B. , Fisk ، ١٩٩٨)(٣٣): هدفت الدراسة إلي التعرف علي ظاهرة الرسوب والتسرب في المدارس الابتدائية من خلال: التعرف على الهدر المدرسي، وأسبابه، والتعرف علي ما الذي يمكن عمله لجعل المدارس أكثر كفاءة. و توصلت الدراسة

إلى أنه يجب علي الأمم والمجتمعات أن تلعب دورًا محوريًا للحد من الهدر المدرسي وذلك من خلال توفير التعليم للجميع.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في :

- **تحديد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية.**
- **الوقوف على المعوقات التي تحول دون تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم المصري .**
- **التعرف على بعض الصيغ الجديدة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .**
- **صياغة بعض التوصيات والمقترحات .**

إجراءات الدراسة :

يتم الإجابة عن تساؤلات الدراسة ، وتحقيق أهدافها وفق المحاور التالية :

المحور الأول : يتناول إطار نظري مفاهيمي حول تكافؤ الفرص التعليمية والتعليم الخاص في مرحلة التعليم الأساسي بمصر .

المحور الثاني : يتناول الإطار الميداني للدراسة .

المحور الثالث : يتناول توصيات ومقترحات لتفعيل دور القطاع الخاص لتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر.

المحور الأول : الإطار النظري :

(١) تكافؤ الفرص التعليمية (إطار مفاهيمي) :

إن المبدأ الذي كثيرًا ما يجرى الكلام عنه لصلاح الحياة يتمثل في تحقيق قدر من المنفعة أو السعادة للإنسان. وهناك أفكار أخرى ذات صلة بعلم الأخلاق تنادى بأن اعتبار العدالة مسألة واجبات صارمة لا يمكن التغاضي عنها لأي اعتبارات أخرى، ولا حتى لتحقيق أهداف سامية مثل السعادة. فإذا اختلت موازين العدالة اشتكى الناس من الظلم ونشبت الصراعات والحروب وتقاتل البشر، ولهذا قامت ثورات تسعى إلى الكرامة الإنسانية وأشهرها الثورة الفرنسية، وقبل كل هذا ثورة الإسلام ضد الجهل والظلم التي تجسدت في زمن الرسول الأكرم والخلفاء الراشدين بصورة عدالة مثالية قل أن يوجد لها نظير. وبعد أن رأينا ما حدث أخيرًا من ثورات الربيع العربي ضد الحكام المستبدين وخاصة في مصر (ثورة ٢٥ يناير) والتي

كان من أهم مبادئها (العيش– الحرية–العدالة الاجتماعية)، فالإنسان الذي يسعى إلى الحرية من تسلط حاكم مستبد لا بد له أن يكسر يوما القيود الظالمة ، ومن يسع إلى المساواة ويطالب بحقه في الكرامة الإنسانية فسوف ينتصر حتمًا مهما طال به الزمن[٣٤] .

ويعد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية مبدأ من أهم المبادئ التربوية المعاصرة التي أصبحت هدفًا لواضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرار، وقد يزداد الاهتمام به نتيجة الوعي وانتشار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ولقد نصت سياسات التعليم في غالبية الدول النامية على ضرورة تحقيق هذا المبدأ، وقد وضح هذا المصطلح في الماضي عند "أفلاطون" حيث أكد على فكرة العدل وضرورة تحقيق الفرص المتكافئة للأفراد للنمو والارتقاء حسب ما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم وطاقاتهم المتاحة [٣٥] .

ويرتكز مبدأ تكافؤ الفرص على عدة ركائز أساسية هي [٣٦] :

- الإيمان بقيمة الفرد لذاته بحكم كونه إنسانًا واعتباره غاية في ذاته وليس وسيلة لغاية فلا يسخر فرد لحساب آخر ولا تسلب حقوقه لحساب آخر.
- التسليم بأن هناك فروقًا فردية بين الأفراد وتفاوتًا في القدرات والطاقات مما يتيح الفرص المتعددة للمشاركة في تنمية المجتمع والنهوض به حسب الإمكانات المتاحة لهم .
- الثقة في ذكاء الفرد وإمكانية زيادة نموه وتطويره وأنه يمكن الوقوف فيه إذا تساوت الفرص أمام الجميع وصارت لديهم الإمكانات والوسائل المتكافئة في السيطرة على المعرفة وتوظيفها لخدمة الجماعة.
- عدم ترك الفرد وحظه بعد انتهائه من تعليم معين والعمل على توفير مستقبل آمن له الأمر الذي يستلزم وضع الخطط والتصورات التي تكشف عن آفاق جديدة للعمل ومعرفة الاحتياجات المطلوبة دون الوقوف عند تخريج متعلمين فقط .
- السعي إلى رفع الكفاية الإنتاجية للأفراد وترقية مستوى أدائهم ليكونوا أكثر قدرة على الانجاز وتحقيق أهداف المجتمع الذي يعيشون فيه .

ومنذ أن ظهرت المناداة بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والجدل قائم حول تفسير ذلك المفهوم وطريقة تنفيذه، وما إذا كان التكافؤ مساواة في الحقوق، أم أنه يعني توفير الفرص

التعليمية حسب استعدادات وقدرات كل فرد بصرف النظر عن مستواه الاجتماعي والاقتصادي ، أم أن كل فرد له الحق في الحصول على تعليم مجاني .

ولذا فإن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية من المفاهيم التي تم تفسيرها بأشكال مختلفة تبعًا للمذاهب والمدارس الفكرية المتباينة ، وتبعا لفلسفة كل مدرسة ، وهي كما يلي (٣٧) :

أولاً : المفهوم المحافظ : ساد في مختلف الدول الصناعية حتى الحرب العالمية الأولى ، ويرى أن الله منح كل فرد الاستعدادات التي تتلاءم مع الفئة العمرية والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها منذ ولادته لذلك على كل فرد ليس فقط أن يستفيد مما وهبه الله بل عليه أن يرضى به ، وعلى هذا فإن تكافؤ الفرص التعليمية تبعًا لهذا المفهوم يعنى أن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد هي المحدد للقدرات التي يمتلكها وبذلك يكون أصحاب المواهب والقدرات مما ينتمون إلى الطبقات الراقية هم الأجدر بالتمتع بالفرصة التعليمية .

ثانيًا : المفهوم الليبرالي : ويفترض أن كل فرد يولد ولديه مقدار شبه ثابت من الكفاءة والذكاء ويجب تصميم النظام التعليمي بشكل تزول معه العوائق الخارجية التي تمنع الطلاب القادرين عقليًا من أبناء الطبقات الدنيا ذكائهم الموروث الذي يؤهلهم للترقي الاجتماعي ، ونتيجة على ذلك بدأت المجانية في التعليم كوسيلة للتغلب على العائق الاقتصادي كما بدأت ـ الدول المختلفة تعمل على إنشاء المدارس بأنواعها المختلفة في مختلف أنحاء البلاد للتغلب على العوائق الجغرافية .

ثالثًا : المفهوم الراديكالي : وينحصر هذا المفهوم في ثلاث اتجاهات متباينة في حل مشكلة تكافؤ الفرص التعليمية:

الأول : يتجه إلى اعتماد تربية تعويضية خصوصًا في إطار دور الحضانة ورياض الأطفال.

الثاني : يدعو إلى تغيير مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

الثالث : يدعو إلى تقديم مساندة تربوية شاملة .

ويعرف <u>تكافؤ الفرص التعليمية :</u> بأنه حصول كل فرد على فرص متكافئة مع أعضاء المجتمع في الالتحاق بالتعليم المتاح في مجتمعه دون أن يكون هناك اختلافًا في نوع الخدمة التعليمية المقدمة حتى يتمكن من الاستفادة الحقيقية من برامج التعليم التي تقدمها الدولة (٣٨) .

كما يشير مصطلح تكافؤ الفرص التعليمية إلى أن يستطيع الفرد أن يجد الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته وأن يتعلم إلي أقصي حد تؤهله له استعداداته و قدراته (٣٩).

ويشير أيضًا إلى حق الفرد الذي تمنحه له الدولة كي يعد مواطنًا قادرًا على إحداث التطور والتغيير، ويعنى هذا المبدأ أن الفرد يستطيع أن يجد الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته وأن يتعلم إلى أقصى حد تؤهله له استعداداته وقدراته وعلى هذا الأساس يقدم المجتمع الديمقراطي التعليم بأنواعه ومراحله المختلفة في ضوء حاجاته ومطالبه واستعدادات الأفراد وقدراتهم ، وكذلك يقدم الخدمات التعليمية لكل راغب فيه بصرف النظر عن وضعه الاقتصادي أو الاجتماعي أو الديني أو كونه ذكرًا أو أنثى (٤٠) .

كما يشير إلى منح أبناء المجتمع كافة الحقوق التعليمية بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وأن يكون المحك الوحيد في قبول الأفراد وانتقالهم بين أنواع ومراحل التعليم هو الاستعدادات والقدرات العقلية شريطة تحييد كل العوامل المؤثرة في هذه الاستعدادات والقدرات(٤١) .

كما يعنى أن يحصل كل الأطفال في نفس الشريحة العمرية على فرصة تعليم متماثل المستوى ، وأن تهيأ لهم الفرص المتكافئة للتحصيل والنجاح في التعليم ، بالإضافة إلى تقديم خدمات صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية حتى يمكن أن يستفيد كل طفل استفادة حقيقية من برامج التعليم المتاحة بقدر ما تؤهله استعداداته وقدراته بغض النظر عن مستواه الاقتصادي والاجتماعي ، ومن ثم تتاح لجميع الأطفال الفرص المتساوية للوصول إلى مراكز مرغوبة في المجتمع (٤٢) .

كما تعني أن يكون لكل فرد في المجتمع فرصة تعليمية متكافئة مع غيره في الالتحاق ثم في التقدم والنجاح والارتقاء بنفسه من خلال الخدمات التعليمية المتاحة له (٤٣) .

ومن خلال التعريفات السابقة ترى الدراسة الحالية أن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية : يقصد به حصول كل فرد على الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته وأن يتعلم إلى أقصى حد تؤهله له استعداداته و قدراته وبصرف النظر عن وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي

أو الديني أو كونه ذكرًا أو أنثى ، ودون أن يكون هناك اختلاف في نوع الخدمة التعليمية المقدمة حتى يتثنى له الاستفادة الحقيقية من برامج التعليم التي تقدمها الدولة .

وبناء على ما سبق ، فإن المجتمع مطالب بأن يؤمن لكل فرد حدًا أدنى من التعليم يسمح له بالتهيؤ للحياة وممارسة دوره كموطن منتج وأن يكون هذا الحد الأدنى مشتركًا بين الجميع حتى لا يوجد داخل المجتمع الواحد فئات محرومة من حقها الطبيعي في الحصول على فرصة متكافئة من التعليم مع غيرها .

ويمكن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية عن طريق معيارين هما :

(١) المساواة طبقا لمعيار الجدارة[٤٤] :

والجدارة هنا تعنى " جميع أنماط وأشكال الأداء الفني للفرد والذي يمكن تحديده ويشمل الذكاء – العمل – الجهد – المهارة " وتدعو فكرة الجدارة والكفاءة ، إلى أن يعامل كل فرد في المجتمع ، أو المدرسة بالتساوي مع الآخرين ، وذلك بتوفير نفس المستويات الدراسية ، والكتب المقررة والتكلفة المتساوية ، لجميع الأطفال دون تفرقة أو اعتبار للجنس أو اللون ، وإذا تحقق ذلك فإن النجاح سيكون لمن هم أكثر قدرة وكفاءة ، وهذا يعنى أن من يمثل المكانة الاجتماعية العليا ، هم صفوة عقلية أو عملية ، وبهذا ترجع الفروق بين الأفراد في مقدار الدخل ، والثروة ، والقوى ، إلى اختلافات بين الأفراد وفى مقدرتهم وإمكانياتهم الشخصية ، وذلك لأن المجتمع من حيث المبدأ يعطى كل فرد فرصًا متساوية مع الآخرين ليصبح صاحب نفوذ ونجاح متواصل . ويلاحظ أن هذا الاتجاه يتجاهل العوامل البيئية ، والظروف الاقتصادية ، والاجتماعية التي تؤثر على فرصة الحصول على التعليم والاستمرار فيه .

(٢) المساواة طبقا لمعيار الحاجة :

ويشير هذا المعيار إلى توزيع الخدمات التعليمية ومصادرها بحيث يتم طبقًا للحاجات التعليمية للأفراد ، بمعنى من يحتاج أكثر يحصل على خدمات أكثر . ويرى أصحاب هذا الاتجاه ، أنه إذا كانت الفروق الفردية في الذكاء مهمة ، فإن قدرًا كبيرًا من هذه الفروق يحدث في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة ، فالأسرة مازالت تلعب دورًا مهمًا في هذه الفروق ، ومن ثم فإنه يجب أن يتبنى المجتمع وسائل وبرامج تعليمية خاصة ، لكي تعوض ضعف

كفاءة البيئة التي ينمو فيها هؤلاء الأطفال أو تعوض ما يحتاج إليه الطفل في المنزل ، وهذا يعنى تقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية والصحية والمادية لبعض الطلاب ذوى المستوى الاقتصادي المنخفض وذلك لتحييد العامل المادي مما يجعل التنافس بين الطلاب على أساس الجدارة المعتمدة على القدرات الذهنية فقط [٤٥] .

ولقد تعددت محاولات تحليل مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وتقسيمه إلى عدة مستويات ، وهي كما يلي [٤٦] :

- **المساواة في القبول أو الالتحاق :**

ويمثل أول مستويات تكافؤ الفرص التعليمية ، ويقصد به أن تساعد الحكومة كل فرد في المجتمع تنطبق عليه معايير وشروط القبول ، في أن يلتحق بأي مرحلة أو نوع من التعليم الحكومي العام بغض النظر عن أي عامل خارجي يرتبط بالمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو النوع أو المنطقة الجغرافية المقيم بها ، ويستمر العمل طبقًا لهذا المستوى من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية .

- **المساواة في المعاملة :**

ويمثل المستوى الثاني من مستويات تكافؤ الفرص التعليمية ويشير إلى حصول كل طالب على فرصة متكافئة مع غيره في الاستفادة من المصادر والعناصر والخدمات التعليمية التي تقدمها الدولة وأن يتم توزيع هذه المصادر والخدمات بالتساوي أو حسب الاحتياجات بقدر الإمكان بين طلاب المرحلة التعليمية الواحدة ويتسم هذا المستوى بالصعوبة والتعقيد نظرًا لكثرة العناصر التعليمية المرتبطة به مما يتطلب جهدًا كبيرًا من جانب القائمين على النظام التعليمي وبالإضافة إلى ضرورة الحيادية والموضوعية والتخطيط الرشيد .

- **المساواة في المخرجات أو التخرج :**

ويعتمد هذا المستوى بدرجة كبيرة على تحقيق المستويين السابقين ويشير إلى أن يحصل الطالب على الشهادة الدراسية أو الدرجة العلمية التي تتناسب مع استعداداته وقدراته وألا يكون ذلك حكرًا على طبقة معينة من المجتمع .

- **المساواة في النتائج :**

ويعد هذا المستوى محصلة جميع المستويات السابقة نظرًا لأنه يمثل همزة الوصل بين النظام التعليمي والبناء الوظيفي في المجتمع ويدل نجاحه على نجاح تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ويؤكد هذا المستوى على أن يحصل كل خريج من التعليم الحكومي على فرص متكافئة مع غيره في الحصول على العمل أو الوظيفة التي تتفق مع مؤهله وتخصصه الدراسي وخاصة إذا كانت الحكومة مسئولة عن توظيف الخريجين في المؤسسات الحكومية ويتفق التطبيق السليم لهذا المستوى مع المبدأ الديمقراطي (الرجل المناسب في المكان المناسب) حتى يستطيع الفرد أن يخدم ويفيد مجتمعه .

إن التعليم حق أصيل للإنسان وهو واحد من الحقوق المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ ، حيث نصت المادة ٢٦ على أن لكل شخص الحق في التعليم ، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان ، وأن يكون التعليم الأولى إلزاميًا وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني ، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة (٤٧) .

كما أكدت على ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مادتها ٢٨ والتي تنص على: " اعتراف الدول الأعضاء بحق الطفل في التعليم وتحقيقًا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيًا وعلى أساس تكافؤ الفرص ، تقوم بوجه خاص بما يلي(٤٨) :

- **جعل التعليم الابتدائي إلزاميًا ومتاحًا ومجانًا للجميع.**
- **اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك المدرسة.**
- **تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان وإدارة النظام في المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية.**
- **تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم ، وبخاصة الإسهام في القضاء على الجهل والأمية في جميع أنحاء**

العالم وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية وإلى وسائل التعليم الحديثة وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد .

ومن ثم ، فإن الحق في الحصول على تعليم يجب أن يتوقف على:

- التوافر : يجب أن تتوافر مؤسسات وبرامج تعليمية بأعداد كافيه في نطاق اختصاص الدولة ، لتضمن فرص تعليم لكل مستحق فقد تحتاج جميع المؤسسات والبرامج إلى مبانٍ أو إلى شكل آخر من أشكال الوقاية من العوامل الطبيعية ، والمرافق الصحية ، والمياه الصالحة للشرب ، والمعلمين المدربين الذين يتقاضون مرتبات تنافسية محليًا ، ومواد التدريس ، وتحتاج أيضًا إلى مرافق مثل المكتبات والحواسيب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- إمكانية الالتحاق : يجب أن يكون الالتحاق بالمؤسسات والبرامج التعليمية ميسرًا للجميع ، دون أي تمييز ، في نطاق اختصاص الدولة [٤٩].
- إمكانية القبول : يجب أن يكون التعليم متلائمًا مع قيم وثقافة ومعتقدات المجتمع ، وموفيًا باحتياجات الطلاب والمجتمعات التي تخدمها مؤسسات وبرامج التعليم ، وألا ينتهك حق أي من المشاركين في العملية التعليمية وعلى رأسهم الطلاب والمعلمين.
- قابلية التكيف : يجب أن تكون برامج وأنظمة التعليم مرنة ومتنوعة حتى تناسب مختلف أوضاع الطلاب بمن فيهم الطلاب العاملين وغير المقيدين[٥٠].

والمشاهد لواقع التعليم المصري يلاحظ أن هناك قصورًا وخللاً واضحًا فيما يسمي بإتاحة التعليم للجميع واستيعاب جميع الأطفال والشباب في مؤسسات التعليم وهذا القصور الكمي يضاف إليه القصور الكيفي في نوع التعليم وجودته في التنمية المتكاملة لشخصية المتعلم فكرًا وقيمًا وسلوكًا ومهارات.

وعلى ذلك ، نستطيع القول أن النسق التعليمي يواجهه الكثير من المشكلات التعليمية التي عبرت عن قصوره ، وأدت إلى انخفاض جودة التعليم الأساسي في مصر والتي يمكن ملاحظتها من خلال:

- عدم قدرة النظام التعليمي على تحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم في سن الإلزام.

- حشو المناهج والمقررات الدراسية بالمواد التي تهتم بالكم وتتسم بالنمطية التي تحافظ على المعارف القديمة دون تجديد يواكب الانفجار الثقافي والعلمي وثورة المعلومات.
- عدم مراعاة المرونة في وضع الخطط والمقررات الدراسية.
- مشكلة الإنفاق ما بين نقص الاعتمادات ومصادر التمويل[٥١] .
- القصور في المباني التعليمية على مختلف مستوياتها وكذلك التجهيزات والمعدات والمراجع العلمية والوسائل التكنولوجية الحديثة.
- كثافة الفصول في مرحلة التعليم الأساسي لدرجة أصبحت تعوق تأدية الخدمة التعليمية على الوجه الأكمل ، أدى ذلك إلى تعدد فترات اليوم المدرسي بالمدرسة الواحدة واختصار اليوم الدراسي .
- عدم التوازن في توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر.
- انعزال المؤسسة التعليمية عن البيئة [٥٢] .

مما سبق يتضح أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمر واجب التطبيق في التعليم عامة ومرحلة التعليم الأساسي خاصة ، ذلك أنه من الناحية العملية لا يمكن أن توجد مساواة حقيقية في الفرص التعليمية إلا إذا كان هناك تأكيد على تحقيق مبدأ التكافؤ في مراحل التنشئة المبكرة ، بمعنى آخر تساويها في الإمكانات وفيما تقدمه للتلاميذ من خدمات، إلا أن الواقع الفعلي يثبت عكس ذلك حيث تتعدد وتتباين مؤسسات التعليم في هذه المرحلة ما بين حكومي وخاص وأجنبي وأزهري ، كما تتفاوت إمكانات المدارس في البيئات الحضرية والريفية وتعدد فترات الدراسة فيها ، وأعداد الذكور والإناث.

وبفعل العديد من الإجراءات والممارسات ، والتي تتمثل في التفاوت الطبقي الصارخ بين المدارس الرسمية والخاصة ، والبيئات الاجتماعية والثقافية: الدنيا والعليا، والريف والحضر، وانتشار الدروس الخصوصية، وسيادة مبدأ أن التعليم لمن يدفع أكثر بدلاً من التعليم لمن يقدر عليه. الأمر الذي أدى إلى تلاشى مجانية التعليم بعد أن كانت من أهم مبادئ تحقيق فرص التعليم المتساوية. وحقيقة فإن الآباء يتحملون النذر اليسير مقابل تردد أبنائهم على المؤسسات التعليمية الرسمية، إلا أنهم أمام العديد من الظروف مضطرون إلى تحمل أعباء مالية تفوق عشرات المرات المصروفات المدرسية التي كانت تدفع قبل المجانية ،

ويتصل باهتزاز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية تعاظم وجود البيئات التعليمية ذات المصروفات والتوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة واستحواذ خريجيها على المراكز والأعمال الحيوية في المجتمع، مما أوجد تباينًا واضحًا بين الظروف التي تعمل من خلالها المدارس الخاصة والمدارس الرسمية، التي بلغ بها التدهور إلى درجة تحولت فيها إلى مجرد مؤسسات لممارسة الطقوس التعليمية أو الفلكلورية [٥٣] .

ويتضح مما سبق أننا بحاجة إلى تحقيق هدف التعليم للتميز والتميز للجميع، والذي يقتضى تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى والتي تتضمن:

- تحسين مختلف مكونات بيئة التعلم وذلك من خلال خفض كثافة الفصول ، والتخلص من نظام الفترات المدرسية ، وتحسين معدل معلم / تلميذ ، والارتقاء بأداء المعلم ، وإشاعة الحياة الديمقراطية بالمدرسة .
- تفعيل اللامركزية في مجالات التخطيط المحلى للتعليم وإدارته ومتابعته مع تعظيم مشاركة المجتمع المدني في التخطيط والتمويل والإدارة والمتابعة للعملية التعليمية.
- الحد من التسرب[٥٤].
- توزيع الموارد داخل الأنظمة التعليمية على أساس عدة معايير أهمها[٥٥] :
- المساواة في الاستثمار التعليمي من خلال توفير الفرص التعليمية للفئة العمرية (٦-١٥) سنة دون تمييز حتى تتحسن جودة التعليم وتزداد كفاءته وتقل اللامساواة الاجتماعية .
- المساواة في تمويل التعليم وزيادة حجمه وتنوع مصادره .
- الإنفاق حسب طبيعة النفقات التعليمية سواء كانت نفقات جارية كالرواتب والمياه والكهرباء والكتب المدرسية أو نفقات رأسمالية كالأبنية المدرسية والمرافق والترميمات لفهم أولويات السياسة الحكومية بشأن تطوير التعليم والارتقاء بنوعيته .

(٢) التعليم الخاص(الفلسفة – الأهداف - المبررات) :

يأتي التعليم في مقدمة وأولى اهتمامات الأفراد باعتبار أن التعليم وسيلة وغاية لتقدم ونهوض المجتمعات، واعترافًا من المجتمع الدولي بهذه الحقيقة وسعيًا إلى ضمان تمتع كل فرد بحقه الجوهري في طلب العلم وتحصيل المعرفة، فإنه تم إقرار حق التعليم كأحد الحقوق الواجب على كل دولة أن تكفلها بالحماية الواجبة وتتعهدها بالرعاية في سياق أهداف وغايات تسعى إلى صالح الجميع .

وتقاس أهمية التعليم في مجتمع ما بنسبة ما ينفقه المجتمع عليه من أموال مقارنة بما ينفق على القطاعات الأخرى، ولكن ما يجب توضيحه هنا أن المجتمع في إنفاقه على التعليم لا يستهدف عائدًا ماليًا كالربح الذي يسعى صاحب المال الخاص إلى تعظيمه، وإنما عائد المجتمع من التعليم يتمثل في مستوى خريجيه ومدى إسهامهم في التنمية التي تزيد من قدرته على المنافسة في المجتمع الدولي ، وتوفير مستوى معيشة أفضل لأبنائه. ومع الإيمان بهذه الرسالة السامية للتعليم العام الذي ترعاه وتدعمه الدول والحكومات، إلا أن ارتفاع التعليم وتنامي أعداد أفراد المجتمع من راغبي التعليم ، أدى إلى أن أصبحت الحاجة ماسة للبحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم ، فبدأت الحكومات في مراجعة سياساتها المالية في دعم وتمويل التعليم إما بفرض رسوم مدرسية أو توسيع دور القطاع الخاص في إنشاء المؤسسات التربوية والمدارس الخاصة(٥٦) .

من هذا المنطلق أخذ القطاع الخاص في توسيع قاعدته بافتتاح المزيد من المدارس الخاصة ، فالشراكة بين القطاع الخاص والتعليم لا تقتصر على الدعم المادي فقط وإنما يؤدي إلى شراكة حقيقية بين التعليم والاقتصاد مما يعزز ربط المخرجات بسوق العمل والتعرف على التوقعات المنتظرة من المؤسسات التعليمية وتحديد الرؤى المشتركة حول المخرجات التعليمية وتتيح للطلاب التدريب وربط مواقع العمل بمؤسسات التعليم وتوثق علاقة الطلاب بالمجتمع وتزيد من المواطنة (٥٧).

ولقد شهد المجتمع بدءًا من السبعينيات تحولات كثيرة أكدت أن المسألة لا ينبغي أن تكون خيارًا حتميًا بين فلسفتين ، الأولى : أن تكون الدولة ليبرالية تترك الحرية للجهد الخاص ، وما عليها إلا الحماية الداخلية والخارجية وإقامة العدل ، الثانية : أن تكون الدولة شمولية تحاصر الجهد الخاص حيث يكون النشاط العام حكرًا عليها وحدها في توفير التعليم الرسمي. ولكن لابد من الجمع بين الفلسفتين ، فالدولة عليها أن توفر التعليم الحكومي لأبناء

الشعب ، وأيضًا أن تشجع الجهد الخاص في المشاركة والمساهمة في التعليم ، فاحتكار الدولة لكل الأمور المجتمعية بما فيها التعليم أمر صعب وبعيد عن الصواب ، لذا لابد من التعاون بينها وبين الجهود الأهلية ، وعلى الدولة إتاحة الفرصة للجهد الخاص في المشاركة بكل طاقاته [٥٨].

ولقد نشط القطاع الخاص نشاطًا ملحوظًا في العديد من المجالات ، ومنها التعليم حيث اتجه هذا القطاع إلى التوسع في إنشاء المدارس في المراحل التعليمية المختلفة تلبية للطلب الاجتماعي المتزايد على هذا القطاع من التعليم .

ويمكن تحديد أهم مبررات لجوء الدولة لمساهمة القطاع الخاص في مجال التعليم في الآتي:

- انخفاض جودة التعليم.
- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.
- انخفاض النفقات المخصصة للتعليم.
- تزايد حاجة الطفولة في مصر لمزيد من الاهتمام.
- تزايد فجوة الإنفاق على التعليم بين مصر والدول الكبرى.
- تحقيق التوازن بين الإنفاق على التعليم الخاص والتعليم العام.
- الأزمة الاقتصادية وآثارها على التعليم[٥٩].
- ضعف مساهمة التمويل الحكومي في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .
- ضعف كفاءة تخصيص الموارد المالية .
- عدم كفاية المباني المدرسية، وعدم كفاءتها في نفس الوقت [٦٠].
- تلبية الطلب الخاص الناشئ عن الاختلاف الثقافي بين المجموعات السكانية التي يتكون منه سكان البلد الواحد، وقد يكون هذا الاختلاف لغويًا أو دينيًا أو اجتماعيًا بمعنى حرص الأهل على إبقاء الأولاد في إطار طبقتهم الاجتماعية، أو الإصرار على التحاق البنات بمؤسسات لا تطبق سياسة الاختلاط بين الجنسين في جميع مراحل التعليم .

- النظر للمؤسسات التربوية الخاصة بصفتها مختبرًا للبدائل من الأساليب الإدارية في التربية ، فإذا ما تبين جدوى أسلوب ما تستطيع مؤسسات التعليم العام تبنيه.
- زيادة فاعلية التربية وكفايتها عن طريق دفع مؤسسات التعليم العام للتنافس مع مؤسسات التعليم الخاص .
- تمتلك مؤسسات التعليم الخاصة تقديم تربية أكثر فاعلية ، تربية من النوع والمستوى اللذين يلبيان رغبة الطلاب وآبائهم [٦١].

ونظرًا لما آل إليه حال التعليم في مصر من هبوط وتدني في مستواه ومستوى خريجيه لضعف الإنفاق عليه ، أصبح التوسع في التعليم الخاص ضرورة ملحة لحل العديد من المشكلات التي أفرزها التعليم الحكومي حيث صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٦ بشأن التعليم الخاص والذي حدد في مادته الثانية الأهداف المرجوة من التعليم الخاص على النحو التالي:

١- المعاونة في مجال التعليم الأساسي أو الثانوي (العام والفني) وفق الخطط والمناهج المقررة في المدارس الرسمية المناظرة.
٢- التوسع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة.
٣- دراسة مناهج خاصة وفق ما يقرره وزير التربية والتعليم وبعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم.

وعلى الرغم من أن المدارس الخاصة تلتزم ببرنامج وسياسات وزارة التربية والتعليم ، إلا أن النظام التعليمي المتبع في المدارس الخاصة يختلف اختلافًا جذريًا عن النظام المتبع في التعليم الحكومي ، حيث أن هناك انضباطًا والتزامًا في المدارس الخاصة سواء من قبل الطلاب أو المدرسين ، وتوجد علاقة احترام متبادل تربط الأستاذ بتلميذه على عكس ما هو موجود في التعليم الحكومي بالإضافة إلى إتباع المعلمين أساليب واستراتيجيات التدريس المتنوعة لإيصال المعلومات للطلاب .

وخلاصة القول ، فإن هناك اختلافًا في الشكل والمضمون بين التعليم الخاص والتعليم الحكومي ، حيث يحرص أصحاب المدارس الخاصة على إظهار مدارسهم بصورة جذابة للطلاب بالإضافة إلى نوعية المعلم والأنشطة التي تمارس .

ولذا نجد أن هناك إقبالاً على المدارس الخاصة وهذا الإقبال تكمن أسبابه فيما يلي (٦٢) :

- الرغبة في تعليم الأبناء لغة أجنبية من خلال مناهج أجنبية وعلى أيدي معلمين ناطقين بهذه اللغة.
- الرغبة في البدء بتعليم الأبناء من سن مبكرة ، الأمر الذي تسمح به المدارس الخاصة.
- قلة الفرص التعليمية للأبناء في المدارس الحكومية.
- الكثافة الطلابية في فصول المدارس الحكومية وهو أمر يصعب معه السيطرة وتحقيق الانضباط ، كما يؤثر على متابعة الطالب الجادة .
- الإحساس بوضع اجتماعي متميز.
- سوء حالة كثير من المدارس الحكومية.
- تلاميذ المدارس الخاصة من مستويات اجتماعية متقاربة.
- إجادة العاملين بالمدارس الخاصة من التعامل مع أولياء الأمور.
- هناك من الأسباب ما يتعلق بحالات شطب الطلاب من المدارس الحكومية سواء أكان هذا الشطب مرتبطًا بسوء السلوك ، أم مصاحبًا لاستنفاذ سنوات الرسوب ومدد الغياب ، مما يضطر معه أولياء الأمور إلى تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة.
- يوافق بعض أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة وذلك لأن هناك بعض المدارس تقدم تسهيلات للطالب قد يفتقدها بالمدارس الحكومية وهذه التسهيلات أو التنازلات تتمثل في غض الطرف عن المخالفات .
- ضمان سلوكيات منضبطة لدى الأبناء في المدارس الخاصة مقارنة بما يحدث في المدارس الحكومية.
- لأولياء الأمور الحق في طلب شيء ما من التحسين أو التعديل في المدارس الخاصة مقارنة بما تقوم به المدارس الحكومية.
- التنافس بين المدارس الخاصة يصب في مصلحة الأبناء علميًا وتربويًا.
- اهتمام أكثر بالطالب ومتابعة مستمرة بالتعاون مع الأسرة.

- خضوع الطالب في بعض المدارس الخاصة لاختبارات علمية وسلوكية وأخلاقية قبل الموافقة على إلحاقه بالمدرسة.
- التعليم الخاص يقوم بتحفيظ الطالب ما يراد حفظه ، ولا يحتاج الطالب إلا متابعة بسيطة من الوالدين.
- تختار بعض المدارس الخاصة ، أفضل الكفاءات من المعلمين .

المحور الثاني : الإطار الميداني للدراسة:

قد تم تصميم المقابلة بحيث يقوم الباحث بالاستماع إلى رأى الفرد الذي يقوم بالإجابة على المفردة ، بحيث يختار الفرد أحد البدائل (موافق / موافق إلى حد ما / غير موافق) على أن تعطى استجاباتهم الأوزان النسبية (٣، ٢ ، ١) في حالة العبارة الموجبة ، (١ ، ٢ ، ٣) في حالة العبارة السالبة على الترتيب وقد تضمنت المقابلة المفتوحة في صورتها الأولية (٣١) عبارة موزعة على محورين المحور الأول يتضمن عوامل الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للتعليم الأساسي العام . والمحور الثاني دور التعليم الأساسي الخاص في تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وقد تم تحديد المقابلة مع مجموعة من المتخصصين في مجال التربية والتعليم وأساتذة الجامعات وكذا قيادات التعليم الخاص وبعض أولياء الأمور .

حساب ثبات المقابلة: قد قام الباحث بحساب معامل ثبات الأداة بحساب معامل (ألفا لكرونباخ) بطريقة إعادة الاختبار.

المعالجة الإحصائية:

استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية : معادلة كا^{٢} – الوزن النسبي .

طريقة تصحيح المقابلة :

تم تصحيح المقابلة باستخدام مقياس ليكارت الثلاثي ، الاستجابات المستخدمة في المقابلة هي (موافق / موافق إلى حد ما / غير موافق) فإنه سيتم إدخال القيم (الأوزان) كما في الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

يوضح مفتاح تصحيح المقابلة

الاستجابة	الوزن	الوزن النسبي
غير موافق	١	من ١ إلى ١,٦٦
أوافق إلى حد ما	٢	من ١.٦٧ إلى ٢.٣٣
أوافق	٣	من ٢.٣٤ إلى ٣

عينة الدراسة :

أجريت الدراسة على عينة عشوائية من التربية والتعليم والمهتمين بالتربية والتعليم من المجتمع المدني وكذلك رجال التعليم الخاص وأولياء أمور الطلاب .

تحليل نتائج الدراسة الميدانية :

سوف تعرض الدراسة لنتائجها المستقاة من التطبيق الميداني لأداتها وذلك وفقًا للترتيب التالي :

١. النتائج المتعلقة بعوامل الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الأساسي العام .

٢. النتائج المتعلقة بدور التعليم الأساسي الخاص في تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

و فيما يلي عرض النتائج المرتبطة بكل محور من المحاور بصورة مجملة:

١- العوامل التي تؤدى إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

جدول (٣)

يوضح استجابات أفراد العينة حول العوامل التي تؤدى إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

م	العبارة	نسبة موافق	نسبة موافق إلى حد ما	نسبة غير موافق	الوزن النسبي	الاستجابة	كا٢
١	زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم	%٧٥	%١٦.٦	%٨.٣	٢.٦	أوافق	٤٧.٥
٢	انخفاض النفقات المخصصة للتعليم الأساسي العام	%٨٣.٣	%١٦.٦	----	٢.٨	أوافق	٧٠
٣	الأزمة الاقتصادية وأثارها على التعليم الأساسي	%٧٥	%٢٠	%٥	٢.٧	أوافق	٤٨.٩
٤	تزايد فجوة الإنفاق على التعليم الأساسي في مصر والدول الكبرى	%٨٣.٣	%١٦.٦	----	٢.٨	أوافق	٧٠
٥	ضعف المنافسة بين مؤسسات التعليم الأساسي التعليمية	%٩١.٦	%٥	%٣.٣	٢.٨	أوافق	٩١.٩
٦	الاهتمام بتعليم الذكور على حساب الإناث في مرحلة التعليم الأساسي	%٧٥	%٨.٣	%١٦.٦	٢.٥	أوافق	٤٧.٥
٧	معدلات التسرب العالية في مدارس التعليم الأساسي	%٨٣.٣	%١٠	%٦.٦	٢.٧	أوافق	٦٧.٦
٨	الاهتمام بثقافة الحفظ والتلقين	%٦٦.٦	%٢٠	%١٣.٦	٢.٥	أوافق	٣٠.٤
٩	التركيز على ثقافة الاتجاه الواحد والإجبار	%٦٦.٦	%٢٥	%٨.٣	٢.٥	أوافق	٣٢.٥
١٠	جمود العملية التعليمية وعدم مرونتها	%٧٥	%١٦.٦	%٨.٣	٢.٦	أوافق	٤٧.٥
١١	اعتماد بعض المعلمين على الطرق التقليدية في الشرح	%٨٣.٣	%١٠	%٦.٦	٢.٧	أوافق	٦٧.٦
١٢	قلة اهتمام المعلمين بالأنشطة الصفية واللاصفية للمادة الدراسية	%٩١.٦	%٣.٣	%٥	٢.٨	أوافق	٩١.٩
١٣	قلة إتاحة الفرص للطلاب للمشاركة وإبداء آرائهم	%٦٦.٦	%٢٠	%١٣.٦	٢.٥	أوافق	٣٠.٤
١٤	قصور أداء بعض المعلمين أكاديميا	%٨٣.٣	%٥	%١١.٦	٢.٧	أوافق	٦٧.٩
١٥	كثرة الواجبات التي يكلف بها الطلبة في التعليم الأساسي العام	%٧٥	%٨.٣	%١٦.٦	٢.٥	أوافق	٤٧.٥
١٦	استخدام الاختبار التقليدي كوسيلة للتقويم	%٦٦.٦	%١٣.٦	%٢٠	٢.٤	أوافق	٣٠.٤
١٧	قلة الخدمات الطلابية المتوفرة في مدارس الريف مقابل الحضر	%٩١.٦	%٥	%٣.٣	٢.٨	أوافق	٩١.٩
١٨	قلة الاهتمام بالطلاب المتفوقين والمبدعين داخل مدارس التعليم الأساسي العام	%٩١.٦	%٣.٣	%٥	٢.٨	أوافق	٩١.٥٩
١٩	ضعف التعاون بين الإدارة المدرسية والطلاب في مدارس التعليم الأساسي	%٨٣.٣	%١١.٦	%٥	٢.٧	أوافق	٦٧.٩

وباستقراء الجدول (٣) يتضح ما يلي :

- الوزن النسبي المناظر لكل عبارة من عبارات تحديد العوامل التي تؤدى إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وفق لاستجابة عن مقياس ثلاثي(موافق/ موافق إلى حد ما/غير موافق) يتراوح بين(٢,٤ : ٢,٨) .
- العبارة الرابعة والخاصة بـ (تزايد فجوة الإنفاق على التعليم الأساسي في مصر والدول الكبرى) تحتل المرتبة الأولى حيث جاءت قيمة الوزن النسبي (٢.٨) وأيضًا جاءت العبارة الثانية والخاصة بـ (انخفاض النفقات المخصصة للتعليم الأساسي العام) في المرتبة الأولى بنفس النسبة . وقد جاءت العبارة السادسة عشر والخاصة بـ (استخدام الاختبار التقليدي كوسيلة للتقويم) في المرتبة الأخيرة بوزن نسبى (٢.٤) .
- وقد جاءت قيمة الوزن النسبي للمحور ككل (٢.٦) وهو وزن نسبى يقع تحت استجابة أوافق معنى ذلك أن عبارات هذا المحور يجب أن تكون ضمن العوامل التي تؤدى إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .
- ويمكن ترتيب العوامل التي تؤدي إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية حسب أهميتها وفقًا لاستجابات أفراد العينة كما يلي :
  - انخفاض النفقات المخصصة للتعليم الأساسي العام.
  - تزايد فجوة الإنفاق على التعليم الأساسي في مصر والدول الكبرى.
  - ضعف المنافسة بين مؤسسات التعليم الأساسي التعليمية.
  - قلة الخدمات الطلابية المتوفرة في مدارس الريف مقابل الحضر.
  - قلة اهتمام المعلمين بالأنشطة الصفية واللاصفية للمادة الدراسية.
  - قلة الاهتمام بالطلاب المتفوقين والمبدعين داخل مدارس التعليم الأساسي العام.
  - الأزمة الاقتصادية وآثارها على التعليم الأساسي.
  - ضعف التعاون بين الإدارة المدرسية والطلاب في مدارس التعليم الأساسي.
  - معدلات التسرب العالية في مدارس التعليم الأساسي.
  - اعتماد بعض المعلمين على الطرق التقليدية في الشرح.
  - قصور أداء بعض المعلمين أكاديميًا.
  - زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.
  - جمود العملية التعليمية وعدم مرونتها.

- التركيز على ثقافة الاتجاه الواحد والإجبار.
- الاهتمام بثقافة الحفظ والتلقين.
- قلة إتاحة الفرص للطلاب للمشاركة وإبداء آرائهم.
- الاهتمام بتعليم الذكور على حساب الإناث في مرحلة التعليم الأساسي.
- كثرة الواجبات التي يكلف بها الطلبة في التعليم الأساسي العام.
- استخدام الاختبار التقليدي كوسيلة للتقويم.

٢ - التعليم الأساسي الخاص وتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

جدول (٤)

يوضح استجابات أفراد العينة حول دور التعليم الأساسي الخاص في تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

م	العبارة	نسبة موافق	نسبة موافق إلى حد ما	نسبة غير موافق	الوزن النسبي	الاستجابة	كا٢
١	التعليم الأساسي الخاص وتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية	%٦١.٦	%١٦.٦	%٢١.٦	٢.٤	أوافق	٢١.٩
٢	تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم	%٦٦.٦	%١٠	%٢٣.٣	٢.٤	أوافق	٣١.٦
٣	الحد من التسرب داخل مدارس التعليم الأساسي العام	%٦١.٦	%٢١.٦	%١٦.٦	٢.٤	أوافق	٢١.٩
٤	استخدام طرق التدريس المتنوعة	%٧٥	%١١.٦	%١٣.٦	٢.٦	أوافق	٤٦.٩
٥	الاهتمام بممارسة الأنشطة الصفية واللاصفية	%٨٣.٣	%١٠	%٦.٦	٢.٧	أوافق	٦٧.٦
٦	إتاحة الفرص للطلاب للمشاركة وإبداء أرائهم	%٧٥	%١٣.٦	%١١.٦	٢.٦	أوافق	٤٦.٩
٧	الاستخدام الأمثل للاختبارات كوسيلة للتقويم	%٥٨.٣	%١٦.٦	%٢٥	٢.٣	أوافق	١٧.٥
٨	توفر الخدمات الطلابية	%٨٣.٣	%١٣.٦	%٣.٣	٢.٨	أوافق	٦٨.٤
٩	الاهتمام بالطلاب المتفوقين والمبدعين	%٩١.٦	%٥	%٣.٣	٢.٨	أوافق	٩١.٩
١٠	الاهتمام بثقافة الحوار والمناقشة	%٨٣.٣	%١١.٦	%٥	٢.٧	أوافق	٦٧.٩
١١	الاهتمام بتعليم الإناث والذكور على حد سواء	%٨٣.٣	%١١.٦	%٥	٢.٧	أوافق	٦٧.٩
١٢	زيادة النفقات المخصصة للتعليم	%٧٥	%١٦.٦	%٨.٣	٢.٦	أوافق	٤٧.٥

وباستقراء الجدول (٤) يتضح ما يلي :

- الوزن النسبي المناظر لكل عبارة من عبارات التعليم الأساسي الخاص وتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وذلك وفق لاستجابة عن مقياس ثلاثي(موافق/ موافق إلى حد ما/غير موافق) يتراوح بين(٢,٣ : ٢,٨) .
- العبارة الثامنة والخاصة بـ(توفر الخدمات الطلابية) تحتل المرتبة الأولى حيث جاءت قيمة الوزن النسبي (٢.٨) وجاءت العبارة التاسعة والخاصة بـ (الاهتمام بالطلاب المتفوقين والمبدعين) في المرتبة الثانية بوزن نسبي(٢.٨). وقد جاءت العبارة السابعة والخاصة بـ (الاستخدام الأمثل للاختبارات كوسيلة للتقويم) في المرتبة الأخيرة بوزن نسبى (٢.٣) .
- وقد جاءت قيمة الوزن النسبي للمحور ككل (٢.٥٨) وهو وزن نسبى يقع تحت استجابة أوافق معنى ذلك أن عبارات هذا المحور يجب أن تكون ضمن العوامل التي تجعل التعليم الأساسي الخاص يسهم في تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .
- وهذا يعنى أن للتعليم الأساسي الخاص دورًا في تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بحيث أنه يعمل على الاهتمام بالطلاب المتفوقين والمبدعين والاهتمام بثقافة الحوار والمناقشة وتوافر الخدمات الطلابية ، والتنوع في طرق التدريس واستخدام طرق التدريس المتنوعة والاستخدام الأمثل للاختبارات كوسيلة للتقويم .

ملخص النتائج :

في ضوء النتائج السابقة يمكن أن نجمل ملخص نتائج الدراسة الميدانية في النقاط التالية :

١. بالنسبة للعوامل التي تؤدى إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يتضح أن هناك تباينًا في تقدير أفراد العينة لدرجة أهمية العبارات التي تحدد عوامل الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث أكدت عينة الدراسة على أهمية تزايد فجوة الإنفاق على التعليم الأساسي في مصر والدول الكبرى وقلة الخدمات المتوفرة في مدارس الريف مقابل الحضر، وقلة الاهتمام بالطلاب المتفوقين والمبدعين داخل مدارس التعليم الأساسي العام وبالتالي لابد للتعليم الأساسي الخاص أن يعمل على حل هذه المشكلات حتى يسهم في تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٢. بالنسبة للمحور الثاني الخاص بالتعليم الأساسي الخاص وتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، يتضح مدى التباين في تقدير عينة الدراسة ككل لأهمية العبارات التي تحدد دور التعليم الأساسي الخاص في تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث أكدت عينة الدراسة على دور التعليم الأساسي الخاص في تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم وإتاحة الفرصة للطلاب للمشاركة وإبداء أرائهم، وتوفير الخدمات الطلابية داخل مدارس التعليم الأساسي الخاص واستخدامه طرق تدريس متنوعة واختبارات جيدة تقيس جميع المستويات العقلية والاهتمام بتعليم الإناث والاهتمام بثقافة الحوار والمناقشة والاهتمام بالطلاب المتفوقين والمبدعين هذا كله يؤدى إلى المساعدة في الحد من مبدأ الإخلال بالفرص التعليمية لكافة المستويات.

المحور الثالث : توصيات ومقترحات لتفعيل دور القطاع الخاص لتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر :

وفى ضوء ما سبق يتضح أن التناقض بين دور القطاع الخاص المبنى على الربحية والقطاع الحكومي المبنى على المجانية أدى إلى وجود نظام مزدوج للتمويل قد لا يتمتع بالاستمرارية والقوة وقد لا يؤدى إلى تحقيق العدالة والإنصاف. ومن هنا كان من الضروري إيجاد صيغ جديدة لإسهام القطاع الخاص في تعليم بعض أبناء المجتمع، وانطلاقًا مما سبق تقترح الدراسة:

١. إيجاد صيغ جديدة لتبادل المنافع بين التعليم العام "الدولة" والتعليم الخاص "القطاع الخاص" حيث يمكن أن يستفيد القطاع الخاص من بعض المعلمين الموجودين بالتعليم العام مقابل بعض الاستفادة مثل زيادة إلحاق التلاميذ بمدارس التعليم الخاص وغير ذلك.
٢. الحاجة إلى مزيد من إشراك القطاع الخاص في تمويل المدارس.
٣. الحاجة إلى التحول لمزيد من اللامركزية لكي تستطيع المدارس العامة الحصول على مزيد من التمويل لكي تقترب من المستوى التعليمي للمدارس الخاصة.

٤. الحاجة إلى مزيد من الحرية في إدارة المدارس العامة وفى قدرتها على الاستفادة من مواردها ومن موقعها الجغرافي للحصول على الموارد اللازمة لتحسين الأداء التعليمي بها .

٥. إعادة النظر في الشروط الموضوعة لبناء المدارس الخاصة والاستفادة منها بحيث يتم وضع خطة قصيرة المدى لزيادة كم الاستثمارات المتاحة في التعليم .

٦. تبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على تراخيص بناء المدارس الخاصة وخاصة أمام القطاع الخاص وتحديد مدد زمنية قصيرة للرد على طلبات بناء المدارس .

٧. تسهيل الأمور أمام مديري المدارس العامة لتعظيم استفادتهم من الموارد المالية المتاحة من قبل الدولة واستفادتهم من مدارسهم بشكل يؤدى في النهاية لتوفير الموارد اللازمة لتطوير العمل التعليمي بالمدرسة .

٨. السعي لتحسين جودة التعليم الحكومي بشكل متكامل يضع في الاعتبار تطوير كافة عناصر المنظومة التعليمية من مدرس ومنهج ومبنى وإدارة بشكل يحد من الفروق الضخمة في جودة العملية التعليمية بين المدارس الحكومية والخاصة لتحقيق تكافؤ الفرص في التعليم .

٩. تدعيم الصلة بين شركات القطاع الخاص ومدارسهم وبين مدارس القطاع الحكومي بما يزيد من فكرة تبادل المنافع بين الطرفين لتحقيق مزيد من تكافؤ الفرص التعليمية بين الأطفال بمدارس الطرفين .

١٠. التأكيد على أن التعليم بمدارس المرحلة الإلزامية هو خدمة عامة لجميع الأطفال دون تمييز ، والهدف الأساسي ينبغي أن يكون في جعل التعليم الإلزامي أكثر تأثيرًا وفعالية من خلال تعميم جودة التعليم المقدم في هذه المرحلة لجميع مدارسها "خاصة وعامة" وذلك لكي يكون التعليم المطلوب الوصول إليه أداه ووسيلة لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد وأبناء المجتمع .

١١. توفير المعلمين المؤهلين تربويًا للمدارس الخاصة فمعظم المعلمين العاملين بالمدارس الخاصة بالأقاليم من غير التربويين ومن المؤهلات المتوسطة الذين لم يعدوا لمهنة التدريس.

١٢. ضرورة توافر الشروط اللازمة في المباني المدرسية الخاصة من حيث مساحتها فمعظم المدارس الخاصة بالأقاليم قد لا تتيح للتلاميذ فرصة الحركة فيها ، ومزاولة الأنشطة المختلفة وبخاصة الرياضية ، كما أن حجم الفصول بها غير مناسب فبعضها لم تصمم للغرض التعليمي ، ولذا يجب التقليل من كثافة الفصول الدراسية بها وإعطاء مهلة لأصحابها لإعادة توفيق أوضاعها لبناء مدارس ينطبق عليها الشروط التربوية المناسبة .

١٣. وضع ضوابط ميسرة لزيادة حجم المدارس الخاصة والسماح لها بزيادة أعداد تلاميذها دون المساس بالشروط والقواعد التربوية المناسبة للعملية التعليمية مع منح أماكن إضافية لقبول التلاميذ بمصروفات أقل أو إعفائهم بالكامل .

١٤. زيادة نسبة التلاميذ الفقراء الذين يتم إعفائهم من المصروفات لدى التحاقهم بالمدارس الخاصة.

١٥. أن يتم وضع خطة للتوزيع العادل للمدارس الخاصة بما لا يسمح بعدم تكدسها في بعض المحافظات دون غيرها.

١٦. توفير أمناء مكتبات و معامل في المدارس الخاصة ، ويمكن الاستفادة من إمكانات المدارس الخاصة في ذلك .

١٧. وضع ضوابط للمصروفات الدراسية حتى لا يغالى أصحاب المدارس الخاصة في رفعها تحت أية مسميات ، وبحيث يحصل أصحاب المدرسة على عائد سنوي مناسب دون إرهاق أولياء الأمور ودون زيادات غير مبررة .

١٨. الحاجة إلى المزيد من التمويل العام للتعليم الأساسي حيث يرى الكثير من رجال الاقتصاد أن نظام التمويل المختلط هو أفضل النظم في حين يرى الطرف الآخر أن الإعانات العامة هو النظام الأفضل في حين يدعم البعض الآخر النظام القائم ، وهناك من يعارض فكرة تدعيم دور القطاع الخاص باعتبار أن أوضاع الأسواق المالية بصفة عامة أوضاع سيئة وأن هناك من الآباء الأقل تعليمًا من لديهم معلومات أقل عن آثار التعليم ، حيث يدعمون فكرة عمل الأطفال بدلاً من إلحاقهم بالتعليم ولذا فإن التفاوت في الدخل تتطلب من الدولة ضرورة التدخل لتعزيز ودعم إتاحة التعليم للفقراء والمهمشين ويتطلب الأمر ضرورة اللجوء إلى عدالة الإنفاق على التعليم والسعي إلى

قياس مدى جودة توزيع العائد على المستفيد من التعليم ومراعاة الفئات المهمشة وخاصة بالنسبة للفجوة بين الريف والحضر وبين البنات والبنين وبين الفقراء والأغنياء.

١٩. إن التحديات الحالية والمستقبلية تكمن في كيفية توفير المزيد من الأموال لتمويل التعليم الأساسي لكي يتم توفير التعليم للجميع دون تمييز ولكي يتم تحسين نوعية التعليم المقدم للطلاب المهمشين وتلاميذ المناطق الأفقر ولكي يتم تحسين جودة مخرجات التعليم بصفة عامة لذا فإنه من الضروري السعي إلى انتهاج استراتيجيات جديدة ومنها تعظيم دور القطاع الخاص في الاستثمار التعليمي ، حيث أنه مازال هناك حاجة ماسة لإحراز مزيد من التقدم لتعزيز الجودة التعليمية ومزيد من التحديث والمرونة والكفاءة في تخصيص الموارد ودعم الأعمال المؤدية إلى تحسين الفعالية في مواجهة الكلفة مع إعادة التأكيد على أهمية تنويع مصادر التمويل وإيجاد إسهامات مكملة من القطاع الخاص في شكل مشاركة في النفقات والمشاركة مع الشركات والمؤسسات الاقتصادية وتوفير التعليم الخاص .

المراجع:

١- حسن شحاتة: " الإصلاح التربوي المصري من منظور شرق أوسطي وأوروبي" ، **المجلة العلمية** ، كلية التربية بالوادي الجديد ، المجلد ١ ، ع١ ،جامعة أسيوط ، يوليو ٢٠٠٨ ، ص ص ٢ – ٤.

٢- سعيد إسماعيل علي: **ثقافة الإصلاح التربوي** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٦ – ٣٠.

٣ – **المرجع السابق** ، ص ,٢٩

٤- غسان محمد الخلف : السياسة التعليمية في مصر منذ التسعينات – دراسة تحليلية في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٣٦-,٣٧

٥- محسن خضر: "تكافؤ الفرص في السياسة التعليمية في التعليم قبل الجامعي في مصر خلال التسعينات" ، **من فجوات العدالة في التعليم** ، آفاق تربوية متجددة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٢.

٦- حامد عمار: **تقديم كتاب من فجوات العدالة في التعليم** ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ – ١٩.

(7)United States Department of Justice : Equal Access to Education ,forty years of IX ,2012. Available at :

http://www.justice.gov/crt/about/edu/documents/titleix.php

٨- محمد حسنين عبده العجمي: " التعليم الموازي لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بجمهورية مصر العربية ضرورة عصرية لماذا ؟ وكيف ؟ "، **مجلة كلية التربية بالمنصورة** ، ع ٥٠ ، جامعة المنصورة ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ,٢٠٣

٩- ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : الإحصاء السنوي للعام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي . متاح على :

http://services.moe.gov.eg/books/011012/2school.pdf

١٠- تقرير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية : راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية – الحق في التعليم الحق في العمل ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ص ٣٢٩-٣٣٠ .

١١- سارة جمعة مسعود: **التعليم للجميع** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩.

١٢- انظر نتائج دراسة :

- محسن خضر: " تكافؤ الفرص في التعليم ما قبل الجامعي" ، **من فجوات العدالة في التعليم** ، ط٢ ، آفاق تربوية متجددة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

- غسان محمد الخلف : مرجع سابق .

١٣ - انظر:

http://services.moe.gov.eg/books/09010/1/B/B6.htm.
http://services.moe.gov.eg/books/09010/1/B/B11htmhttp://services.moe.gov.eg/books/09010/1/B/B12htm
http://www.edinfo.gov.eg/A-2003-3004/CHP1/A/A8.htm
http://www.edinfo.gov.eg/A-2003-3004/CHP1/A/A9.htm
. http://www.edinfo.gov.eg/A-2003-3004/CHP1/A/A3.htm.
http://services.moe.gov.eg/books/09010/1/F/F2/F-11.htm.
http://services.moe.gov.eg/books/09010/1/F/F2/F-3.htm.
http://services.moe.gov.eg/books/09010/1/F/F2/F-6.htm.
http://services.moe.gov.eg/books/09010/1/F/F2/F-9.htm.
http://services.moe.gov.eg/static-indicato.html.
http://services.moe.gov.eg/books/A-0607/CHP1/A/A10.htm.
http://services.moe.gov.eg/books/A-0607/CHP1/A/A2.htm.
http://services.moe.gov.eg/books/10011/develop-2011.htm.

١٤ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **التعليم الأساسي في مصر** ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٨ ، ص ,٨٥

١٥- ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، المادتين (٤، ١٦) .

١٦- علي صالح جوهر : " التعليم الخاص وعلاقته بجودة التعليم العام في مصر " ، **مجلة كلية التربية بدمياط** ، ع٥٥ ، كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة ، نوفمبر ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٢.

١٧- فاروق عبده فليه ، أحمد عبد الفتاح الزكي: **معجم مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحًا** ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص١١٢.

١٨- **المرجع السابق** ، ص ٥٠ .

١٩- غسان محمد الخلف : مرجع سابق ، ص٤٤.

٢٠- سارة جمعة مسعود: **مرجع سابق** .

٢١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: " **مرجع سابق** .

٢٢- محسن خضر: " تكافؤ الفرص في التعليم ما قبل الجامعي " ، **من فجوات العدالة في التعليم** ، مرجع سابق .

٢٣- غسان محمد الخلف: مرجع سابق.

٢٤- حنان صابر أحمد محمد: الجهود المبذولة في التعليم للجميع – دراسة مقارنة بين الدول الأكثر اكتظاظاً بالسكان، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٢٥- نوال نصر: "تكافؤ الفرص التعليمية بين الريف والحضر بمرحلة التعليم الأساسي في مصر. دراسة تحليلية" ، **مجلة كلية التربية** ، ع ٢٧، ج ١ ، كلية التربية ،جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣.

٢٦- محمد حسنين عبده العجمي: **مرجع سابق.**

٢٧- مني أحمد علي حسين: التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث في التعليم الأساسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩.

٢٨- سميحة علي محمد مخلوف: التخطيط لتوفير التعليم الابتدائي للجميع في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥,

29 - Johanningmeier ، E.V.:" Equality of Education Opportunity: Its Relation to Human capital , and its Measures" **, Journal Articles** ، Report-Descriptive , v35-n2- p365-379 , 2008.

30 - Brayboy ، Bryan Mckinley Jones : "Equality and Justice for All? Examining Race in education Scholarship" , **Journal Articles** ، Reports-Descriptive , v31-n1- p159-194, Mar2007.

31- F, Torche: " Privatization Reform and Inequality of Educational Opportunity: The case of Chile ", **Sociology of Education** ,v78,n4,2005.

32- Jan , Nieuwenhuis : "Equality of Opportunity to Equality of Treatment as a value Based Concern in Education ", **Perspectives in Education Journal** , v22,n3,Sep 2004.

33 - Fisk ، Edward B :" wasted opportunities: when school fail , repetition and drop-out in primary schoo**l " ,**education for all :status and trends , 1998.

٣٤- ديفيد جونستون : مختصر تاريخ العدالة ، ترجمة: مصطفى ناصر ، **عالم المعرفة** ،ع ٣٨٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ابريل ٢٠١٢ ، ص ص ٨-٩.

٣٥- لطفي بركات أحمد : **الموسوعة التربوية** ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٣٧.

٣٦ - المرجع السابق ، ص ٢٣٨.

٣٧ - انظر :

- حسن محمد حسان ، محمد حسنين عبده العجمي : **التعليم الجامعي الخاص وتكافؤ الفرص التعليمية** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٠ - ٢١.
- علياء عمر كامل إبراهيم فرج : التعددية في التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩، ص ص ١٣٤ - ١٣٥.

٣٨ - فاروق عبده فليه ، أحمد عبد الفتاح الزكي: **مرجع سابق** ، ص ,١٢٤

٣٩- إبراهيم عباس الزهيري: "بعض مشكلات تكافؤ الفرص التعليمية لدي الطلاب المتفوقين بالتعليم الثانوي العام" ، **مجلة كلية التربية بالمنصورة** ، ع ٢١ ، جامعة المنصورة ، يناير ١٩٩٣ ، ص ,١٧٥

٤٠ - فاروق عبده فليه ، أحمد عبد الفتاح الزكي : **مرجع سابق** ، ص ص ١٢٤ - ١٢٥.

٤١ - علياء عمر كامل إبراهيم فرج : مرجع سابق ، ص ١٥.

٤٢ - نوال نصر : **مرجع سابق** ، ص ٢١٢.

43- **http://www.qassimedu.gov.sa/edu/showthread.php?t=35973**

٤٤- بثينة عبد الرءوف رمضان : جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التعليمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٥،ص٧٨.

٤٥ – سليمان نسيم ، عوض توفيق وآخرون : **تكافؤ الفرص في السياسية التعليمية في مصر** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٩٥.

٤٦– علي السيد الشخيبي : **علم اجتماع التربية المعاصرة " تطوره _ منهجيته _ تكافؤ الفرص التعليمية** " ، سلسلة المراجع في التربية وعلم النفس ، الكتاب ٢٣ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٢٤٥_٢٤٧ .

٤٧– انظر :

– لياليفين : **حقوق الإنسان – أسئلة وأجوبة** ، ط ٥ ، اليونسكو ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٩٤ – ١٩٥.

– علي يوسف الشكري : **حقوق الإنسان في ظل العولمة** ، إيتراك ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٨٠ .

٤٨ – مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان : **حقوق الإنسان (مجموعة صكوك دولية)** ، المجلد الأول ، ج١ ، نيويورك – جينيف ، ٢٠٠٢ ، ص ,٢٥٩

٤٩– شعبان حامد على إبراهيم : **فساد التعليم والحاجة لإعادة اختراعه** ، المكتبة العصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٥١ – ٥٢ .

٥٠– المبادرة المصرية للحقوق الشخصية : الحق في التعليم ، أغسطس ٢٠١١ . متاح على : www.eipr.org

٥١– سارة جمعه مسعود : **مرجع سابق** ، ص ٦٤.

٥٢– أحمد محمد توفيق رستم : دراسة مدى عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر ، ٢٠٠٩ . متاح على : http://Papers.Ssrn.com

٥٣ – عبد الفتاح تركي : "أزمة التعليم في مصر الانفتاح" ، **مؤتمر(نحو رؤية نقدية للفكر التربوي العربي)** الذي عقدته رابطة التربية الحديثة ، في الفترة من ٤ – ٦ يوليو١٩٨٩ ، المجلد الأول ، ص ص ٤٠٣ – ٤٤١.

٥٤– وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع منظمة اليونسكو الإقليمية : الخطة الوطنية للتعليم للجميع٢٠٠٢/٢٠٠٣ –٢٠١٥/٢٠١٦ ، بيروت والقاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٣ .

٥٥– المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج : اقتصاديات التعليم ، مكتبة الكويت الوطنية ، الكويت ، ٢٠١٢ ، ص ص٨٣–٩٤ .

٥٦– محمد صديق محمد حسن : "التعليم الأهلي رسالة تربويه أم مشروع تجارى" ، **مجلة التربية** ، ع ١٢٧ ، السنة ٢٧ ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، قطر ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ص ص ٥٢ –٥٣.

٥٧- فهد بن عباس العتيبي : إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦ . متاح على : http://KSU.edu.Sa

٥٨- عبد السلام عبد الغفار : "التعليم الخاص في مصر وجهة نظر" ، **مجلة التعليم الخاص** ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٦.

٥٩- ميادة محمد فوزي الباسل : "خصخصة بعض مدارس التعليم العام في مصر – دراسة ميدانية" ، **مجلة التربية** ، ع ٩٩ ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ابريل ٢٠٠١ ، ص ص ١٦٥- ١٦٨.

٦٠ –عبد الخالق يوسف سعد :" المشاركة المجتمعية المستدامة في التعليم للحد من مشكلات تمويل التعليم المصري في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية " ، **المؤتمر العلمي السنوي السادس (المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة – رؤى مستقبلية)** في الفترة ٩-١٠ يوليو ٢٠٠٥ ، ج١ ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٧٥-٧٦ .

٦١- ملكه أبيض : "خصخصة التعليم- الدوافع والآثار" ، **مجلة التربية** ، ع ١٢١ ، السنة ٢٦ ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، قطر ، يونيو ١٩٩٧ ، ص ,٧١

٦٢- محمد صديق محمد حسن : "التعليم الأهلي رسالة تربويه أم مشروع تجارى" ، **مجلة التربية** ، ع ١٢٧ ، السنة ٢٧ ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، قطر ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ص ٦٣.